

٧ ديسمبر ١٩٩٧

سرور

مجلس الشعب لا يحق له التنازل عن مراقبة الحكومة

وقال سرور ان هذا المجلس انفرد بمناقشة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات خاصة ان الفصول التشريعية السابقة لم يناقش اي تقارير خلالها باستثناء الفصل التشريعي الثالث في حين ان الفصلين التشريعي السادس والسابع ناقش المجلس اكثر من ١٠٠ تقرير.

وان المجلس بصدد مناقشة العديد من التقارير الجديدة وان كل التقارير القديمة سبق ان تمت مناقشة هذه التقارير قبل إرسالها وإحالتها للحكومة.

وقال السيد كمال الشاذلي وزير مجلسي الشعب والشورى ان الحكومة ترحب بأى مناقشة سواء كانت مناقشة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات في المجلس او اللجان وقال ان الحكومة تستفيد من هذه المناقشة خاصة ان الهدف هو الإصلاح لكل ما يمكن ان يحمل شبهة الخطأ.

وقال محمد الضهيرى انه ليس من الضروري القياس بين ما تمت مناقشته من تقارير في الفصول التشريعية المختلفة.. خاصة ان لدينا الآن ٢٠٠ تقرير وهذا يتطلب تكثيف الجهد من أجل مناقشة أكبر منها.

وقال احمد أبو زيد ان قرار اللجنة العامة بإحالة التقارير القديمة الى الحكومة كان من اجل ابلاغ الحكومة بملاحظة حتى يتمكن المجلس من مناقشة التقارير الجديدة.

حرص الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب في بداية جلسة الأمن على ان يؤكد ان مجلس الشعب لا يملك ان يتنازل عن سلطته الدستورية في الرقابة على الحكومة، وان قرار المجلس بمناقشة تقارير جهاز المحاسبات عن عام ١٩٩٦ لا يعنى الغاء مناقشة ما سبق ذلك من تقارير محاسبية، ولكن ان تتضمن المناقشة التقارير الجديدة والقديمة على السواء في نفس الموضوع الذى يتم طرحه للمناقشة، وقد جاء ذلك الرد لتوضيح ما أثارته المعارضة من تخوفها من ان يكون هذا الإجراء يعنى التجاوز عن مناقشة التقارير السابقة لعام ١٩٩٦ الأمر الذى يمثل إضعافا للدور الرقابى لمجلس الشعب على أعمال السلطة التنفيذية.

في بداية الجلسة تحدث خالد محيى الدين فقال ان هناك ردود فعل سياسية كبيرة حول إحالة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات القديمة الى الحكومة دون مناقشتها في مجلس الشعب مما يتطلب ايضاحا بشأنها.

وقال الدكتور فتحى سرور ان ما ذكره السيد خالد محيى الدين يتطلب ان نقول ان ما مضى من تقارير المحاسبات محل محاسبة وان قرار المجلس قرار تنظيمى والفترة التى تمت إحالتها تقارير قديمة وان المجلس سوف ينظر التقارير الجديدة التى سوف تتضمن التقارير القديمة ايضا.